

نحو مرحلة جديدة من النظام الاقتصادي العالمي (رؤية مستقبلية)

Towards a new stage of the World Economic Order(a future vision)

فايزة قش¹ ، عزالدين بن تركي²

 faiza.gueche@univ-constantine2.dz، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري (الجزائر)،¹

 azzeddine.benterki@univ-constantine2.dz، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري (الجزائر)،²

تاريخ الإرسال: 2024-10-22	تاريخ القبول: 2024-12-10
ملخص تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المرحلة الانتقالية الحالية التي يشهدها العالم منذ بروز القوى الصاعدة خاصة الصين وروسيا، وسعيهما لبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن تركيبة النظام الاقتصادي العالمي في المرحلة القادمة تحمل احتمالين الأول نظام اقتصادي عالمي متنوع يقوم على فرضية قبول أمريكا الصعود السلمي للقوى الصاعدة، وتتطلب التعددية القطبية أنماط جديدة من التعاون والايديولوجيات. أما الاحتمال الثاني هو نظام اقتصادي عالمي عدائي، حيث سترى كل من الولايات المتحدة والصين كقوتين عظيمتين، وتسعى كل قوة لإقامة تحالفات جديدة، وقد تنشأ مواجهة بين الشرق والغرب على الصعيد السياسي خاصة، أما على الصعيد الاقتصادي فيكون من الصعب ذلك نظرا لدرجة الترابط والاعتماد الاقتصادي بين الدول. الكلمات المفتاحية: النظام الاقتصادي العالمي الحالي، القوى الصاعدة، تراجع الهيمنة الأمريكية، التعددية القطبية، مستقبل النظام الاقتصادي العالمي. تصنيفات JEL : F590,F50,F020	Abstract This study aims to shed light on the current transitional phase, that the world is witnessing since the prominence of China and Russia, and their vision to a multipolar world system in light of the decline of the American hegemony. The results of this study showed that the new world order carries two possibilities : the first is a diverse world order based on the hypothesis that the United States accepts the peaceful rise of rising powers, but multipolarity requires new patterns of cooperation and ideologies. The second possibility is a hostile world economic order, where the United States and China will emerge as two great powers, and each power will seek to establish new alliances, and a confrontation may arise between the East and the West especially on the political level more than the economic level. Keywords: Current world economic order, rising powers, decline of US hegemony, multipolarity, future of world economic order. JEL Classification:F020,F50,F590 Codes

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يشهد العالم حالياً فترة انتقالية في النظام الاقتصادي العالمي حسب المقولة المشهورة للفيلسوف أنطونيو غرامشي "العالم القديم زال لكن العالم الجديد لم يحل بعد"، فعالم اليوم يتميز بخصائص وصفات لعل أهمها انتقال الثروة والسيطرة من الغرب نحو الشرق، من خلال مجموعة من القوى الصاعدة على رأسها روسيا والصين، ورغبتهما المتزايدة في التأثير على مسار النظام الاقتصادي العالمي وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

إن النظام الاقتصادي الدولي الذي بنته الولايات المتحدة إلى حد كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية والذي ظل قائماً لعقود طويلة، وانفردت بزعامته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وكل ذلك على أساس فهم أن أميركا تحتفظ بالقدر الكافي من القوة والنفوذ لفرض هيمنتها. ولكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحول توزيع القوة العالمي بشكل لا هوادة فيه مع صعود قوى جديدة، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية المؤثرة مثل الشركات المتعددة الجنسيات، كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر إحكاماً عن تحمل تكاليف الزعامة العالمية، وخاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة العسكرية. وقد استغلت الصين وروسيا هذا التحفظ في السنوات الأخيرة لتأكيد مصالحها الخاصة. أثار الصعود المتنامي للصين وروسيا مخاوف كل من الولايات المتحدة وأوروبا، كما يمكن أن يؤدي الصعود الصيني إلى إضعاف المكانة القيادية الأمريكية للنظام الاقتصادي العالمي وتأثيره عليه، ويحتمل أن لا تستمر الولايات المتحدة كقوة انفرادية والوحيدة في العالم عقوداً أخرى من الزمن.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

في ظل اتجاهات التطورات الراهنة للمرحلة الانتقالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي، ما هي التركيبة الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي المستقبلي ؟

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضيتين والتي مفادها:

- تتجه موجة العولمة الثالثة نحو الدول الصاعدة بعدما كانت بيد الديمقراطيات الليبرالية الغربية، وذلك بفرض كل من الصين وروسيا معايير جديدة لنظام اقتصادي عالمي مبني على السلام والتعاون العالمي.

-إن عصر القطبية الأحادية قد ولى، ويتجه النظام الاقتصادي العالمي القادم إلى التعددية القطبية أين تكون الهيمنة الأمريكية أقل وضوحا مما كانت عليه في التسعينيات، وستكون أولويات أمريكا مقيدة بقيود اقتصادية محلية ودولية ومنازعات اقليمية.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وتحديد القوى التي تعمل على تشكيل مستقبل النظام الاقتصادي العالمي، وذلك انطلاقا من المعطيات الراهنة لثالث القوى العالمية الولايات المتحدة والصين وروسيا.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث المطروحة تم الاعتماد على المنهج التاريخي في رصد المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي لفهم واقعه الحالي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في متابعة ودراسة التطورات الراهنة، وصولا إلى ملامح المرحلة القادمة للنظام الاقتصادي العالمي وذلك بالاستعانة بمقاربة السيناريو.

2. تطور النظام الاقتصادي العالمي، سماته، ومكوناته

إن النظام الاقتصادي العالمي لم يصبح عالميا إلا في أواسط القرن العشرين مع انشاء ثالث المنظمات الاقتصادية الدولية، فقبل هذه الفترة فالنظام الاقتصادي العالمي لا يعد أكثر من نظام اقتصادي دولي مرتكز على علاقات دولية.

1.2: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي

1.1.2: بعد الحرب العالمية الثانية حتى سقوط جدار برلين عام 1989: بعد الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظيمتين، تقودان معسكرين عسكريين (حلف الناتو وحلف وارسو) وأيديولوجيين يتبعان أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة. بزغت القطبية الثنائية الجديدة بقوة الولايات المتحدة الاقتصادية حيث بلغ الناتج القومي الاجمالي الأمريكي 45% من الناتج الاجمالي العالمي، وبقوة عسكرية بامتلاكها القنبلة الذرية. والقوة الثانية هي الاتحاد السوفياتي الذي كان يسعى إلى فرض الايديولوجية الشيوعية على دول وشعوب بأكملها، كما أضحت قوة اقتصادية فقد حقق بفضل

استراتيجية الصناعات الثقيلة 14% من الانتاج العالمي، وأيضا قوة سياسية تشمل ستة عشر دولة سنة 1956 ، وقوة عسكرية بعد امتلاكه القنبلة النووية. (بطاطا، 2012-2013، صفحة 128)

رغبت الولايات المتحدة المنتصرة باستثمار وضعها المتميز، في إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد الدولي بصورة تتماشى مع مصالحها، وتجسد ذلك في مشروع مارشال إعادة اعمار أوروبا. كما أنه ظهرت ضرورة لإنشاء منظمات دولية بعد الفوضى التي شهدتها الساحة الدولية، على الصعيد السياسي أنشأت هيئة الأمم المتحدة لتحل محل عصبة الأمم، أما على الصعيد الاقتصادي تم انشاء صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يشرفان على النظام النقدي والمالي الدوليين، بموجب اتفاقية بريتون وودز 1944 أما النظام التجاري والذي تعرض له ميثاق هافانا في 1948، وكانت الأهداف الرئيسية لهذا الميثاق العمل على تحرير التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد كان لنشأة النظام الدولي الاقتصادي المتمثل في مؤسساته منذ البداية المبدأ الرأسمالي في تحديد أصوات الدول الأعضاء على أساس حصتها، مما تترتب على ذلك هيمنة الدول الرأسمالية على رأسها الولايات المتحدة. (البلاوي، 2000، صفحة 38)

وبعد أن أصبحت البيئة الاقتصادية الدولية مواتية وأزيلت الفوضى التجارية، وحققت منظومة الاقتصاد الرأسمالي فترة نمو مزدهر أو ما يعرف بالثلاثين المجيدة، ظهرت تطورات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن مرحلة جديدة لهذا النظام ابتداء من أزمة الدولار سنة 1971، وما رافقها من انهيار في النظام النقدي الدولي واضطرابات في النظام التجاري، مما أدى إلى المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

توالى الأحداث خلال الفترة ما بين السبعينيات والثمانينات وكانت بمثابة تهديدا للبرالية فبعد أزمة النفط 1973، انفجرت أزمة الديون العالمية في الثمانينات، كما عانت الولايات المتحدة عجزا كبيرا جراء زيادة الانفاق العسكري على حرب الفيتنام. (أحمد، 1993، صفحة 29) أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وخاصة مع التفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول النامية والدول الرأسمالية، وهكذا تبلور شيئا فشيئا أن البحث عن "نظام اقتصادي دولي جديد" يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثا عن "نظام اقتصادي عالمي جديد". (عبد المطلب، 2003، الصفحات 23-26)

في عصر الحرب الباردة اتسع الصراع الأيديولوجي السوفييتي الأمريكي ليشمل معظم دول العالم، ولتجنب المواجهة العسكرية المباشرة، تحركت القوتان العظميان لتجميد الصراعات الإقليمية. تفاعلت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، ولم يعد هناك أي حاجز عسكري أو أيديولوجي يفصل شرق أوروبا عن غربها على اثر انهيار جدار برلين وتوحيد ألمانيا، هشاشة اقتصاد الاتحاد السوفياتي وتقدم بطئ في التكنولوجيا المتقدمة، ضعف قيادة "الكريمين"، عوامل داخلية وأخرى خارجية حاصرت النظام الاشتراكي. (ولد خليفة، 1998، صفحة 180)

2.1.2: اعلان جورج بوش عن قيام نظام عالمي جديد أعقاب حرب الخليج 1990-1991:

منذ اعلان الرئيس بوش في مارس 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد يوصف بالعمولة. شهدت هذه الفترة جملة من التطورات الجديدة التي غيرت طبيعة وهيكل النظام العالمي، بدءا بسقوط المنظومة الشيوعية وما تلا ذلك من نهضة عارمة في نظم الاتصال والمعلومات وبروز قوى لتكتلات اقتصادية عملاقة.

مع بداية تسعينيات القرن العشرين وبعد انتصار القوى الرأسمالية، أعادت هذه الأخيرة بقوة تعميم مذهبها الليبرالي من خلال:

- سعي الولايات المتحدة ومنظماتها بالتدخل لحماية الأقليات تحت ما يسمى بالتدخل الانساني أو التدخل في حالة تهديد ضد السلام أو انعدامه (ضرب أفغانستان والعراق).

- المشروطة الصارمة التي تفرضها المنظمات النقدية والمالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول طالبة الاقتراض (الخصوصية، عمليات التحرير ...) واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والاصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، دون مراعاة ظروف كل دولة.

- الذوق العالمي الموحد الذي فرضته الشركات المتعددة الجنسيات بفضل الوسائل الحديثة للاتصالات، مما سمح بنشر المعايير الغربية على نطاق واسع، وأصبح السكان الأكثر تنوعا يطمحون إلى أسلوب حياة معين واستهلاك معين.

أصبح العالم في نهاية القرن العشرين قرية صغيرة بلا حدود واضحة، وهناك من الأقمار الثابتة والمتحركة ما يراقب ويسجل، رافق الهيكل الجديدة للنظام العالمي وفوز الأحادية القطبية تمحور جديد للقوى الفاعلة أساسه هو التفوق الاقتصادي التجاري والسيطرة على التكنولوجيات المتقدمة. وتقوم آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد على تمحور جديد قديم يجمع أعضاء النادي النووي المغلق وعماققة الاقتصاد الدولي المتحكمين عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي أنشأت سنة 1995. (ولد خليفة، 1998، صفحة 176) من ملامح النظام الجديد ممثله الأقوى وهو الولايات المتحدة مركز الثقل في ذلك النظام، إن الأحادية القطبية نجحت إلى حد كبير في "أمركة" العالم فيما يسمى الأسلوب الأمريكي في الحياة، من خلال وسائل الاعلام المرئية وغير المرئية. كما تفردت الولايات المتحدة بتفوقها العسكري الهائل، وبادرت بتأسيس حزام مباشر يجمع كندا والمكسيك تحت اسم منطقة التبادل الحر "النافتا" 1992، لتدعيم سيطرتها على الجنوب والوسط الأمريكي وكرد فعل على توقيع معاهدة ماستريخت لإنشاء الاتحاد الأوروبي.

3.1.2: مطلع القرن الواحد والعشرون حتى 2008: دخل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الألفية الثالثة مع معايير القوة الجديدة في ظل العولمة، من قدرة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ومعرفية، تربعت الولايات المتحدة على قمة الهرم، لكن صعود قوى جديدة يخلق حالة من عدم اليقين لقيادة الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لقد غيرت اليابان والدول الآسيوية الصناعية الأخرى مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية والصين والهند طبيعة العلاقات الدولية. وهي الدول التي تقوم علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس تجاري، وليس على اعتبارات سياسية أو ثقافية أو أمنية. شهد العالم بداية الألفية الثالثة أزمة الرهن العقاري 2008 وسرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية تسببت في حدوث ركود عالمي. لقد كشف الركود عن قصور في نظام السوق الحرة والتجاوزات الخطيرة للفاعلين في النظام، حيث أن العديد من المجتمعات الغربية كانت تعاني من نقص الثقة بسبب المرور بمرحلة انتقالية من العصر الصناعي إلى عصر المعرفة. كما تمكن العاملون في

مجال الخدمات المصرفية والمالية والإقراض العقاري والتأمين مدفوعين بالجنش والافتقار إلى المسؤولية الاجتماعية، وإنشاء منتجات مالية معقدة للغاية والتلاعب بعملائهم.

2.2: السمات العامة للنظام الاقتصادي العالمي ومكوناته

إن كل فترة من التاريخ لا بد وبالضرورة أن تفرز نظاما عالميا خاصا بها، ومهما اختلفت النظم العالمية عبر مراحل تطورها إلا أنها تشترك فيها مجموعة من السمات.

1.2.2. السمات العامة للنظام الاقتصادي العالمي: النظام العالمي هو مجموعة من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بين الدول لتسهيل الحوكمة العالمية والتعامل مع القضايا التي تتجاوز قدرة دولة واحدة على التعامل معها بمفردها. (Rabie, 2021, p. 2) ويعرف النظام العالمي الحالي بأنه نسق¹ أوليجاركي يربط بين مجموعة من الوحدات الدولية الغير متجانسة (تقدم وتحلف، شمال وجنوب، شرق وغرب)، تنشأ بينهما تفاعلات ذات طبيعة متبادلة بين القوى السياسية والاقتصادية الدولية يكون اتجاهها إما تعاوناً أو صراعاً. وقد يبنى النظام من نتاج مجموعة من التحالفات أو المنظمات أو القواعد والمتطلبات المؤسسة بمعاهدات أو وسائل أخرى. (مازارو وآخرون، 2016، صفحة 7) ويتميز بالسمات العامة التالية:

-درجة الترابط القائمة في أي نظام عالمي التي سببها عدم التجانس بين الوحدات الدولية المتباينة من حيث الموارد الاقتصادية والمساحة والموقع والقوة العسكرية ومستوى التقنيات المستخدمة، وتصنف أنماط الترابط الحالية إلى نمط الاعتماد كحالة الدول المصدرة للنفط، ونمط الاعتماد المتبادل كدول الاتحاد الأوروبي وحركة الاستيراد والتصدير فيما بينها.

-أن يكون اطار مرجعي للنظام العالمي أي مجموعة من المعاهدات والاتفاقات لمنع انفلات النظام العالمي (كمنع انتشار الأسلحة النووية) وفي الحقيقة الأطر المرجعية هي نتاج لعلاقات القوى ووسيلة للقوى العظمى بإدارة قواعد اللعبة.

¹كلمة ذات أصل يوناني، تعني حكم الأقلية، أشار إليها أفلاطون ثم أرسطو ويقصد به حكم الطغيان والاستئثار بالسلطة،

ويستخدم هذا التعبير في العصر الحديث لوصف الحكومات التي تعتمد على نفوذ أجنبي تعتمد على دوائر التأثير في السلطة كالصناعة أو رجال المال.

-من سمات النظام العالمي الحالي أن الدبلوماسية العلنية أصبحت تتناقل أخبارها يوماً بيوم وسائل الاعلام والرأي العام عبر قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية، وبالرغم من مزايا هذه القنوات في التخفيف من حدة التوتر داخل النظام العالمي إلا أنها قد تؤدي لإطاحته.

-أوضحت الدولة الخارجه عن النظام حسب القوى العظمى مهددة للنظام، ولذلك استوجب تطبيق مجموعة من الاجراءات المندرجة التي هي دون الحرب ومع ذلك قد تحقق أحد هدي الحرب بدءا بقطع العلاقات مع هذه الدولة، ثم تطبيق أسلوب المقاطعة الاقتصادية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا لم تكن الدولة محل العقاب لا تهدد الأمن العالمي، لكن في حالة العكس قد يأخذ التصعيد شكل ضربة عسكرية محدودة، وقد تصل إلى الحرب ضد المدن والمدنيين.

-من سمات النظام العالمي الحالي أن له قابلية للتفكك، وقد يعكس تفكك النظام لحظة اختلال واضح يظهر خلالها أن أعضاء النظام قد فقدوا السيطرة على بيئة النظام نتيجة تطورات تاريخية كاندلاع حرب عالمية أو طفرات تكنولوجية أو صناعية، ويبدأ نظام جديد في التكون. (خالد، 2011، الصفحات 20-25)

-نظام هرمي تراتبي حيث تنقسم الوحدات الدولية حسب نفوذها وقوتها، حيث تتركز القوة في يد قلة من الأمم "فالأمة المسيطرة" (الولايات المتحدة) هي التي لها القدرة على التدخل في أي نقطة على الخريطة وهذا لتملكها القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والموارد البشرية والطبيعية، ضمن مستوى أدنى في هرم القوة الدولية تتربع "القوة العظمى" وهي التي تطمح إلى لعب دور عالمي ولكن قدراتها الحالية لا تساعد على أن تلعب هذا الدور، لكنها ترضى بالبقاء في تحالف مع الدولة المسيطرة (ومن أمثلة الدول العظمى نجد اليابان، الصين، بريطانيا، فرنسا، روسيا)، وفي مستوى أدنى تتموقع "القوة المتوسطة" وهي دول قوية لكن ذات نفوذ اقليمي فقط وهي غير قادرة على تحدي الدولة المسيطرة أو بنية النظام العالمي كالبرازيل وكوريا الجنوبية، أما "القوى الصغيرة" فهي في أسفل الهرم الدولي للقوة وهي التي لا يتجاوز دورها حدودها السياسية وهي دول صغرى تسعى إلى الحفاظ على استقلالها وحماية حدودها ضد أي غزو خارجي. (قسم، 2018، صفحة 147)

2.2.2: مكونات النظام الاقتصادي العالمي الحالي والفاعلون الأساسيون

المنظمات الدولية: تأتي الأمم المتحدة على رأس المنظمات الدولية وتتفرع منها منظمات حكومية غير متخصصة كمجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة، ومنظمات حكومية متخصصة كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة الصحة العالمية وغيرها، ومنظمات اقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث تتناغم السياسات والقرارات الصادرة عن هذه المنظمات الاقتصادية في اتجاه تفعيل عمليات التحرير الاقتصادية بكافة أبعاده المالية والنقدية والتجارية، سواء تعلق الأمر بالاقتصادات الوطنية أو بالمعاملات الاقتصادية الدولية لهذه الاقتصادات. (المهدي، 2004، صفحة 28)

المنظمات غير الحكومية: عندما تعجز الحكومات والدول عن تقديم حل لمشكلات دولية، أو بالأحرى تقدم حلولاً بيروقراطية، تسعى المنظمات غير الحكومية لإيجاد الحلول خاصة بالنسبة للقضايا المصرية والانسانية كالبينة والتعليم والصحة وغيرها. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات ثمة تعارض بين نشاط المنظمات غير الحكومية والتوجهات السياسية لبعض الحكومات، وهنا يصبح التدخل الانساني بالنسبة لهذه الحكومات بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للدول. (خالد، 2011، صفحة 122)

الشركات المتعددة الجنسيات: برزت الشركات المتعددة الجنسيات كقوى قوية تتحكم في تدفق رأس المال الاستثماري والتجارة وتؤثر على السياسات والظروف الاقتصادية في كل مكان، ودائماً ما تكون هذه الشركات في موقف قوة في مواجهة الحكومات نتيجة لضخامة رقم أعمالها ففي عام 2019 حققت أكبر 50 شركة في العالم، دخلاً يفوق الناتج القومي الإجمالي لـ 120 دولة أقل نمواً مجتمعة، مما يمكنها من ممارسة الضغوط.

الدول القومية: تعتبر الدول من الفاعلين الأكثر أهمية والأكثر وزناً وتأثيراً على الساحة الدولية، يمكن للكيانات الدولية أن تتأثر بالتطورات التي يمكن أن تحدث داخل النظام العالمي، فيمكن أن تتفكك حسب مصالح معينة للدول العظمى كما حدث بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتكون الدولة فاعلاً مهماً أكثر من كونها هدفاً كلما كانت قوة عظمى، أما الدول الصغيرة فهي هدفاً أكثر من كونها فاعلاً،

أما الدول الاقليمية فهي فاعلا وهدفا بالنسبة للدول العظمى في آن واحد. (المهدي، 2004، صفحة 30)

3. التطورات الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي وتوجهاتها

إن انتقال النظام العالمي من مرحلة إلى أخرى يرتبط في الغالب بحوادث مفصلية تحمل في طياتها ملامح المرحلة الجديدة.

1.3: بروز القوى الصاعدة وتأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي

يشهد العالم حاليا مرحلة تحولية جديدة يمكن تسميتها "فحوض البقية" ويقصد به ظهور قوة فعالة على الساحة الدولية تواجه القوة الأمريكية، مما سيؤدي إلى توزيع جديد للقوة.

1.1.3: الصعود الروسي والصيني: القوة الصاعدة كما قدمها كارل دوتش Karl Deutsch هي "القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق"، أي أن الدولة تدرك عناصر قوتها وتوظفها للتأثير في النظام الدولي وأن تلعب أدوارا عالمية. (توفيق و صايل، 2021، صفحة 338) تتشارك الدول الصاعدة في أربع سمات وهي: الدخل المتوسط حيث يكون متوسط دخل الفرد فيها يقع بين دخل الدول الأقل نموا ودخل الدول الغنية، ديناميكيات اللحاق بالركب لمستويات المعيشة للدول القوية، التحولات المؤسسية والهيكليّة والانفتاح أكثر مع بقية العالم بالاستثمار والتجارة والمساهمة في حركة العملة، والسمة الأخيرة هي إمكانات النمو على المدى المتوسط والطويل. (Vercueil, 2015, p. 2)

روسيا: بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وجدت روسيا نفسها مجبرة على التغيير لإعادة دورها وقوتها التنافسية، منذ صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000 عمل على صياغة سياسات جديدة مع اعطاء أولوية للسياسة الاقتصادية، (Breault, 2014, p. 55) تقوم على ثلاثة معتقدات الأولى إعادة بناء روسيا ذاتيا وذلك بقيامها بإصلاحات اقتصادية تشرف عليها الدولة وهي ما أطلق عليها (عقيدة استعادة الدولة)، ثم التركيز على إعادة بناء محيطها الاقليمي وذلك ببناء القوة العسكرية لمواجهة التهديدات الدولية، أو ما يسمى (عقيدة فرض الاحترام)، والعقيدة الثالثة التي هي ضمن توجهات فلاديمير

بوتين والتي طبقت في الفترة ما بين (2010-2015) وهي (عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي) والتي من خلالها تسعى روسيا لاستعادة مكانتها العالمية. (حسين و العبدلي، 2022، صفحة 2)

تبني بوتين في اقامته للعلاقات الدولية نهجا براغماتيا عقلانيا بعد ادراكه أن الجيوبوليتيكا حلت محل الايديولوجية، بدأت روسيا تتطلع لإقامة علاقات مربحة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما أبرمت روسيا تحالفات مع القوى الصاعدة كالصين والهند وايران، ومنظمة شنغهاي فهي تحاول السيطرة على آسيا الوسطى، وفرض مصلحتها مع أوروبا الشرقية، وتعميق توجهها لأوراسيا. (حداد، 2018-2019، صفحة 99) أصبح لروسيا دور أساسي على الساحة الدولية بعد أحداث الربيع العربي. وقبل ذلك كانت قد عملت على ضم جزيرة القرم 2014، ودعمت القوى المؤيدة لها شرق أوكرانيا مما أدى بتوتر العلاقات بين روسيا والدول الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) التي تدعم أوكرانيا، وما زاد من تعقد الأمور وتحولها إلى أزمة دولية هو اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022 (مخيمر، 2023، صفحة 10) التي أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية والعالمية.

الصين: انتهجت الصين استراتيجية كبرى لتطورها داخليا وانفتاحها على العالم الخارجي دون اللجوء إلى تهديد القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، فقد تبنت قاعدة "الصعود السلمي"، ترجع فكرة تطوير الصين داخليا وخارجيا إلى الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" الذي يعمل على تحقيق "الحلم الصيني" وجعل الصين دولة عظمى ويتوقع حدوث ذلك آفاق 2049 (كلاع، 2021، صفحة 75)

اندمجت الصين في منظمات إقليمية كآسيان ومنظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية، كما أقامت علاقات وتحالفات أساسها التجارة والاستثمار. (قسوم، 2018، صفحة 151) فهي تشكل جوهر كونيا لشبكات هائلة من الإنتاج والتجارة والمهارات والتعلم. (Rolland, january 2020, p. 50) ثم اتجهت إلى تعظيم دورها العالمي واقامح نفسها في قضايا دولية انسانية وسياسية كمكافحة الارهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية، وأعادت التوازن في علاقاتها مع آسيا (الهند واليابان).

2.1.3: تكتل البريكس يسعى لبناء نظام عالمي جديد: يمتلك تكتل البريكس قدرات اقتصادية وعسكرية بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والبشرية والطاقات، حيث تبلغ مساحة تكتل البريكس

7, 39 مليون كم مربع أي 30% من مساحة اليابسة، في حين يبلغ تعداد السكاني حوالي 3 مليار نسمة أي 40% من سكان العالم، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس الخمسة سنة 2023 حوالي 25,78 تريليون دولار أي أنها كانت مسؤولة عن أكثر من ربع الناتج المحلي العالمي، ويضم تكتل البريكس أكثر من 20% من الاستثمارات العالمية، وتبلغ حصة التكتل في التجارة الدولية 16%، وتساهم بقوة في تغيير التقسيم الدولي للعمل. (Salama, 2014, p. 13)

تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو الآتي: اقتصاديا الصين الثانية عالميا، الهند الرابعة عالميا، روسيا السادسة عالميا، البرازيل التاسعة عالميا، جنوب افريقيا الخامسة والعشرين عالميا، ورغم التباعد الجغرافي بين دول البريكس، فلا يجب اغفال الأهمية الجيوسياسية لهذه الدول والتي تحتل مواقع استراتيجية في خريطة العالم، أما عسكريا فتملك كل من الصين وروسيا والهند مجتمعة حوالي 3060 رأس نووي. (الموسوي، 2020، صفحة 15)

توسع تكتل البريكس اعتبارا من 1 جانفي 2024 ليصبح "بريكس بلس" بعد قبول انضمام خمس دول جديدة وهي السعودية، الامارات، مصر، إثيوبيا، إيران وبالرغم من تفاوت في القوة الاقتصادية للدول الأعضاء، فالدواعي الجيوسياسية والاتساع في قارات العالم وزيادة الفرص التجارية تفرض ذلك.

إن التشابه في الهويات الوطنية للصين وروسيا، والذي ينبع إلى حد كبير من إرث الشيوعية في كل من البلدين وعدم الارتياح المشترك للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة قد حفز التعاون الثنائي المتزايد، (Makongo, 2021, p. 15) فقد عرضت الصين وروسيا في اطار البريكس رؤيتهما الخاصة للنظام العالمي، وأعلنت الدولتان دعمهما لنظام دولي قائم على القانون مع دور مركزي وتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وطالبتا بنظام دولي قائم على التعددية القطبية، يقوم على السلام مبدأه الالتزام بتسوية النزاعات بطريقة سلمية عن طريق الأساليب السياسية والدبلوماسية، واحترام حق كل دولة في اختيار مسار التنمية الخاص بها، وحماية حقوق الإنسان وفقا للوضع في كل دولة. كما أعربوا عن معارضتهم لأي توسع إضافي لحلف الناتو ولهياكل الكتل المغلقة في آسيا والمحيط الهادي، مشيرين إلى قلقهم

الخاص بشأن الأمن العالمي. (Carlson & Thranert, 2023, p. 21)

للبريكس مصالح وأهداف مشتركة في سبيل التحول نحو اقتصاد عالمي جديد، لإنشاء البنك الجديد للتنمية برأس مال مبدئي قدره **100** مليار دولار، وصندوق الاحتياطيات يعملان على إنهاء هيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين بتقديم قروض ميسرة وأجلة للدول النامية، (Arifon, 2017, p. 61) ومن الأهداف أيضا خفض التعاملات الدولارية بين الدول، فالبريكس يحاول إنقاذ النظام المصرفي والمالي المفلس المتختم بالمضاربات المالية الفاشلة على حساب الاستثمار في البنى التحتية والتعليم والصحة والذي خلف آثارا بالغة كارتفاع معدلات البطالة والفقر للدول المقترضة.

يتعاون كذلك تكتل البريكس في الجانب السياسي لزيادة تأثيره على النسق الدولي، ومثال ذلك موقف الصين بجانب روسيا ضد الولايات المتحدة خلال الأزمة السورية، وكذلك في قضية الملف النووي لإيران، ويجري التعاون أيضا على الجانب التقني حيث تعمل دول البريكس على إنشاء كابل انترنت خاص بها لتفادي عمليات التجسس الأمريكية.

يسعى تكتل البريكس إلى بناء علاقات وجسور بين الأمم والقارات عبر طريق الحرير الجديد الذي نجحت فيه الصين وكسبت دول آسيوية مثل دول آسيا الوسطى، (Rolland, january 2020, p. 47) وإيران ودول القوقاز لربط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا بشبكة من البنى التحتية الاقتصادية الأساسية كسكك الحديد وشبكات الطاقة وأنابيب النفط والغاز وقنوات المياه، وكذلك تعمل البريكس على كسب حلفاء جدد من قارات مختلفة تحت نظام "رابح-رابح" أي مساعدة الجار بالتعاون اقتصاديا بدلا من التنافس ضد بعض كما جرت العادة في النظام الأطلنطي ونظام الناتو والاتحاد الأوروبي. وتشير توقعات النمو أنه بحلول عام **2045** سيقدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس **69,34** تريليون دولار أمريكي، أي سيفوق الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع بحوالي **11,42** تريليون دولار. (قشي و بركان، 3ماي2023، صفحة 5) .

2.3: امبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية بين الصعود والهبوط

1.2.3: الهيمنة الأمريكية في ظل الصعود الروسي والصيني: استطاعت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة أن تفرض على العالم النظام العالمي الجديد وتنفرد بزعامته، تحت مسمى الديمقراطية وحقوق

الانسان طبقا للمعايير الغربية وعولمة الاقتصاد، وقد باعدت الولايات المتحدة المسافة بينها وبين أكثر القوى الدولية الملاحقة لها. منذ بداية القرن الحادي والعشرين تراجعت بعض مؤشرات القوة الأمريكية فبعد فشل مؤتمر سياتل 1999 لمنظمة التجارة العالمية، تلتها سلسلة أزمات وحروب خلقت حالة من عدم اليقين حول قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم منفردة. مما أوحى للقوى المنافسة أن هدفها في منافسة القطب المهيمن ليس بالمستحيل.

منذ مطلع القرن 21 وبالتحديد خلال عهدة جورج بوش، كان السلوك الخارجي للولايات المتحدة اتجاه روسيا يميل للدبلوماسية القسرية، وتحجيم قوة روسيا عن طريق توسيع حلف الناتو، ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر، انتقل السلوك الخارجي من الدبلوماسية القسرية إلى الدبلوماسية التعاونية لإدخال روسيا تحت المظلة الغربية بغرض إشراكها في قضايا أمنية كمكافحة الارهاب والحد من التسلح وانتشار الأسلحة النووية، لكن نوايا الولايات المتحدة هي تعزيز نفوذها في القوقاز ومنع هيمنة الصين على آسيا الوسطى. ظلت هذه الاستراتيجية حتى تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، حيث انتهج سياسات مغايرة وحاول كسب روسيا لتفويت الفرصة على الصين. أما الرئيس دونالد ترامب فقد ركز في سياسته الخارجية على استراتيجية التوازن من خارج الحدود، أي الولايات المتحدة توازن بين القوى الكبرى من بعيد. (حسين و العبدلي، 2022، صفحة 10)

أما الصين ومنذ بروزها كقوة عظمى بداية الألفية الثالثة، بدأت مخاوف كل من الساسة والمحللون الأمريكيون بخصوص هذا الصعود القوى والمخيف والمهدد لإمبراطورية الولايات المتحدة، وهذا ما صرح به جورج بوش الابن قائلا: "إن الصين منافسا استراتيجيا وليس شريكا للولايات المتحدة"، فاستمرت الولايات المتحدة في فرض سيطرتها وهيمنتها لمواجهة خطر الصعود الصيني، وفي ظل إدارة "دونالد ترامب" شن حربا تجارية اندلعت سنة 2018، وكذلك على الاتحاد الأوروبي وكان هدف الولايات المتحدة جيوسياسيا أكثر منه تجاريا. (حذفاني، 2024، صفحة 140)

كما تطوق الولايات المتحدة الصين بالقواعد العسكرية والغواصات والأساطيل في البحر وأقمار التجسس وصواريخ نووية وأسلحة هجومية من الدفاعات الصينية، بالإضافة إلى التحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية

وتايوان وأستراليا والفلبين واندونيسيا والهند بهدف تقليل النفوذ العالمي المتزايد للصين. (الموسوي، 2020، صفحة 66) كما يجب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تنفق على جيشها أكثر من الصين بعشر مرات، وتدير ما يصل إلى 1000 قاعدة عسكرية كبيرة وصغيرة حول العالم، في حين لا تملك الصين قواعد أجنبية.

2.2.3: تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية: شهدت الامبراطورية الأمريكية أوضاع هددت تراجع مكانتها وسيطرتها الدولية، يرجع المفكرون الأمريكيون على رأسهم "بول كينيدي" نقطة بداية تراجع القوة الأمريكية إلى خمسينيات القرن العشرين بعد اطلاق الاتحاد السوفياتي أول قمر اصطناعي سبوتنيك، ثم انتشار الايديولوجية الشيوعية تلتها هزيمة الولايات المتحدة في حرب الفيتنام، ثم تفوق اليابان واندلاع أزمة الدولار والتضخم في السبعينيات، ثم اتساع الاتحاد الأوروبي في التسعينيات وصولاً إلى الصعود الصيني، في المقابل برز تيار ضد نظرية التراجع الأمريكي ينفي أوضاع التهديد التي مرت بها القوة الأمريكية وأن ما تملكه هذه الأخيرة من قوة اقتصادية وتكنولوجية وعلمية لا تضاهيها قوة أخرى في العالم، كما تمتاز بعمق استراتيجي وموقعها الجغرافي وقوتها البحرية والعسكرية والتكنولوجية يجعلها قادرة على اختراق المجال الحيوي لأي قوة بالعالم. (الحي، 2020، صفحة 2)

وهناك من المختصين في الشأن الدولي من يعتقد أن امبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية ستتلاشى نظراً لفقدان الإدارة الأمريكية قدرتها في التأثير على النظام العالمي، وفشلها في تسوية الأوضاع الداخلية وتمثل في:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع العجز المالي فقد بلغ الدين العام 27.6 تريليون دولار بنهاية ديسمبر 2020، وتجاوز عجز الموازنة 3.1 تريليون دولار لنفس السنة.
 - تنامي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأمريكي كضعف القدرة البشرية، تناقص العائد من الاستثمارات في البنى الاجتماعية كتدهور المستوى التعليمي وارتفاع تكاليفه، بالإضافة إلى استمرار العديد من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والتشرد والعنف وإدمان المخدرات والتمييز العنصري وكذلك الفساد السياسي والاقتصادي، والافتقار إلى الرعاية الصحية الشاملة.
- أما الأوضاع الخارجية فتتمثل في:

- صعود قوى اقتصادية جديدة خاصة الصين والهند.
- تآكل الرأسمال الأجنبي لتمويل الاستهلاك العام بسبب العجز الهيكلي مما أدى إلى تراجع دورها السياسي الخارجي، أو كما أطلق عليه الموت الروحي للولايات المتحدة. (عياد، 2023، صفحة 93)
- الإرهاق والتعب الحربي وزيادة الإنفاق الأمني ودعم إسرائيل حيث ضلت هذه الأخيرة لسنوات حليف استراتيجي للولايات المتحدة، فهذه الأخيرة تدعم إسرائيل بحجة مصالح استراتيجية مشتركة، لكن يتوقع العديد من الباحثين الأمريكيين أن هذا الحليف سيتحول إلى عبء وعالة استراتيجية على الولايات المتحدة بالنظر إلى ارتفاع حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية. (زافود، 2012، صفحة 115)

4. مستقبل النظام الاقتصادي العالمي

إن عودة التعددية القطبية بعد دخول الوافدين الجدد إلى اللعبة الاقتصادية، والمجال الحيوي، وإقامة التحالفات الجديدة هي من أبرز سمات ما بعد النظام العالمي الجديد، وبناء على ذلك يمكن طرح السيناريوهات التالية:

1.4: السيناريو الأول (اصلاحي)

الانسحاب الأمريكي وإقامة التحالفات الجديدة " لعبة بلا قواعد": يقوم هذا السيناريو الاصلاحي على فرضية انسحاب الولايات المتحدة من قيادة النظام العالمي بعد تقبلها أن صعود الصين لا يهدد مصالحها، وأن عليها اغتنام الفرص والتركيز على كيفية التعايش مع القوى الصاعدة كروسيا والصين وإيران بدون توتر، أي محاولة استيعاب هذه القوى وفسح المجال لها للقيام بأدوار قيادية تعاونية أو مكملية للدور العالمي لأمريكا. (الدباغ و القيسي، 2020، صفحة 811)، ومن جانبهما سوف تسعى الصين وروسيا أيضا إلى الحفاظ على شراكة متساوية على الرغم من اختلال التوازن المتزايد في القوة لصالح الصين. يعتبر النظام الاقتصادي العالمي حسب هذا السيناريو نظاما متنوعا يكون ممثالا لعالم متعدد الأقطاب، أين تحترم الدول الرائدة تنوع الحضارات والأنظمة السياسية، وأن تمتلك القدر الكافي من رأس المال الأخلاقي، والارادة للاستثمار في مساعدة الآخرين. (Rabie, 2021, p. 17) وأن تكون اللعبة على الساحة العالمية " بلا قواعد" أو على الأقل قواعد اللعبة تكون مقبولة ومريحة والتي يجب على الجميع اتباعها. (Stares & ALL, 2020, p. 23)

ويتطلب النظام الاقتصادي العالمي المتنوع ما يلي:

- توازن متين إلى حد ما بين القوى والمصالح: وهذا يتعين الاعتراف بمبدأ التعددية في الأنظمة السياسية وبالمازيا والمساوى لكل نظام سياسي بما في ذلك النظام الديمقراطي (حيث أن رفض فرض الديمقراطية على كافة المستويات، في حد ذاته عنصرا حاسما في خلق إطار مشترك بين المصالح والقواعد).

- نماذج جديدة للحكومة فوق الوطنية وتنسيق العمليات العالمية: حيث أثبتت الاجراءات الديمقراطية على المستوى فوق الوطني على أنها غير صحيحة كالتى طبقها الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية فضلا عن نظام الحصص المعمول به في تلك المنظمات الذي استولت عليه دول وتحالفات، وهذا يتطلب البحث عن أنماط جديدة تخلو من التحيز الايديولوجي.

- إيديولوجيات جديدة: تنشأ الايديولوجيات الجديدة على أساس البحث عن أنماط جديدة للتعاون. (Grinin & ALL, 2016, p. 105)

- إرساء أسس الأخلاق عبر الثقافات، على النحو الذي يتيح للمجموعات مجالا للحكم الذاتي والاستقلال الثقافي في شؤونها الخاصة، والحد من درجة الصدام بينها حول كيفية تنظيم العالم، كل هذا يتطلب مشاركة كبيرة وجهود جبارة من الدول والمنظمات الدولية والفاعلون الأساسيون. (Hurrell, 2018, p. 98)

2.4: السيناريو الثاني (اتجاهي)

البحث عن توازن جديد للقوى مع حفاظ الولايات المتحدة على مركزها: يعتبر هذا السيناريو الاتجاهي تتبع لمسار الاتجاهات الكبرى والتي ظهرت منذ الصعود الكبير للقوى الاقتصادية والسياسية، يتوقع أن تتقاسم تسع قوى كبرى، ست دول وثلاث قوى غير حكومية، الدول هي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، الهند، وروسيا، والقوى غير الحكومية هي: الشركات المتعددة الجنسيات، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. من المرجح أن تظهر القوى الإقليمية (جنوب إفريقيا وتركيا والمكسيك والبرازيل وإيران ومصر) وتلعب أدوارا مهمة في تسهيل أو عرقلة مخططات بعض القوى العظمى في مناطقها. (Rabie, 2021, p. 20) ومن المحتمل أن تبرز على رأس القوى الكبرى الولايات المتحدة والصين باعتبارهما القوتين العظميين الوحيدتين، وأن تلعب كل من القوى الأربع الأخرى دورا مزدوجا، دور إقليمي يركز على تحويل جوارها ليكون أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها، ودور عالمي يتحالف مع القوة العظمى الأمريكية أو الصينية لتعزيز انتشارها العالمي.

كما تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على مركزها، وذلك بتقويض منافسيها وإضعافهم، وستضطر بشكل متزايد إلى البحث عن تحالفات جديدة، مما سيؤدي حتما إلى خلق توتر دائم واندلاع أزمات اقتصادية

وسياسية وجيوسياسية في مناطق مختلفة، كما أن اللحاق بالركب السياسي والاقتصادي للقوى الصاعدة سيجلب أيضا أزمات واضطرابات، فيتوقع من الصين أن تبدأ عاجلا في التصرف كقوة عظمى لها مصالح اقتصادية وأمنية عالمية طويلة المدى ولن تبقى دولة تجارية لما لها من مقومات اقتصادية وعسكرية، (Bensidoun & Couppey-Soubeyran, 2023, p. 4) فقد تضطر الديمقراطيات الليبرالية إلى قبول مجالات نفوذ صينية وروسية واسعة النطاق، وفي هذه الحالة قد تنشأ مواجهة بين الشرق والغرب خاصة في حالة تواصل الحرب التجارية بين أمريكا والصين، (سلامة، صفحة 11) مما يضع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها بما في ذلك مؤسساتها المتعددة الأطراف في مواجهة الصين مع روسيا باعتبارها الشريك الأكثر أهمية للصين، وسيكون الوضع مشابها للحرب الباردة من الناحية السياسية، لكن يختلف الوضع من حيث درجة الترابط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، فالاقتصاد الصيني مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي، ومن أجل ديمومة الديناميكية الاقتصادية فسوف يكون من الضروري عقد صفقات جديدة بشأن قضايا مثل التجارة الحرة والهجرة من أجل إعادة بناء الدعم السياسي لمثل هذا النظام. (Carlson & Bobo Lo, 2023, pp. 29-31) يتوقع ثرانيرث، (Thranert, 2023, pp. 29-31) تفكك البريكس حيث ستتجه الصين إلى روسيا، ومنه تهمش استراتيجيا كل من البرازيل وجنوب افريقيا في حالة تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الصين والهند. (Lo, 2016, p. 26)

5. نتائج وتوصيات الدراسة: من خلال انجاز هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة انتقالية تحولية، تتميز بـ "خوض البقية" ويقصد به ظهور قوة فعالة على الساحة الدولية تواجه القوة الأمريكية.
- يشهد العالم اليوم تحولا في القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، الأمر الذي أدى إلى تغير ميزان القوى العالمي بشكل جذري ولا رجعة فيه. ومن المتوقع أن يظهر توازن جديد يعتمد بشكل أكبر على القوة الاقتصادية وبدرجة أقل على القوة العسكرية بعد بضع سنوات من الآن، مما يمنح الشركات المتعددة الجنسيات نفوذا كبيرا لتعزيز مصالحها على حساب الدولة القومية ومعظم الشعوب.
- إن التاريخ الغربي للعملة أهمل بلدان ومجتمعات الدول النامية والناشئة، وفوائد العملة كانت موزعة بشكل غير متساو وغير عادل، مما جعل الدول الصاعدة المضى قدما لإرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب ومحاولة إنقراض النظام المالي والاقتصادي العالمي بإنشاء منظمات وهيئات دولية تعالج الجوانب السلبية للنظام الغربي.

-إن تصور مستقبل النظام الاقتصادي العالمي يحمل احتماليين للتركيبة الجديدة للنظام: نظام اقتصادي عالمي متنوع، أو عالم متعدد الأقطاب ويعتبر هذا التصور يوتوبي نوعا ما ويصعب تحقيقه، أما السيناريو الثاني (التجاهي واستمراري للوضع الراهن) وهو السيناريو المحتمل حدوثه.

وجاءت التوصيات كالآتي:

-لكي يكون النظام العالمي المستقبلي عادلا يتميز بالرخاء الاقتصادي والتعاون الدولي والسلام العالمي يجب أن تتخلى الدول الكبرى عن الأهداف الأنانية.

- على الدول الكبرى الحذر في اختيار أدوات إدارة العلاقات فيما بينها، لكي لا تضر بمستقبل العديد من الدول ومستقبل الشعوب الفقيرة خاصة.

6. قائمة المراجع:

- Akhenaton Izu Makongo. (octobre-décembre, 2021). les BRICS et le nouveau visage du capitalisme avant la pandémie. Recherches internationales, (122) 24-7.
- Andrew Hurrell. (2018). Beyond the BRICS: power, pluralism, and the future of global order. Ethics and international Affairs, (1) pages 89-101.
- Bobo Lo. (mars, 2016). la russie, la chine et les BRICS: une illusion de convergence ? Nei Visions. (92)
- Brian G Carlson, Olivier Thranert. (march, 2023). China, Russia, and the future of world order. Strategic Trends 2023.
- Isabelle Bensidoun, Jézabel Couppey-Soubeyran. (2023). l'économie mondiale 2024. paris: la Découverte collection Repères.
- Julien Vercueil. (2015). les pays émergents, mutations économiques, crises et nouveaux défis 4^{ème}. Ed paris: Bréal.
- Leonid Grinin and all. (2016). Global History and Future World Order. globalization studies. pages 93-110
- Mohamed Rabie. (january, 2021) disponible sur site: http://www.researchgat.net/publication/348560007_the_future_of_the_world_order
- Nadège Rolland. (january 2020). China's vision for a new world order. special report n° 83[°] the national bureau of Asian Research.
- Olivier Arifon. (mars, 2017). les atouts et faiblesse des BRICS vus par la presse. Hermès la revue, (79) pages 54-64.
- Paul B Stares and all. (june, 2020). perspectives on a changing world order. discussion papers series on Managing Global Disorder. (1)

- Pierre Salama.(février, 2014).les économies émergentes Transformations .revue Interventions Economiques.
- Yann Breault. (février, 2014). l'économie russe est un projet géopolitique communautariste,transformations .revue Interventions Economiques.

- مايكل جيه مازار وآخرون. (2016). فهم النظام الدولي الحالي. كاليفورنيا: مؤسسة راند.
- أسامة فاروق مجيمر. (يناير، 2023). تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم و قضايا الأمن بع الحرب الباردة. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد(17).
- أيهاب محمد أبو المجد عباد. (أكتوبر، 2023). الاقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد(20)، الصفحات 61-102.
- حازم البلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. الكويت: عالم المعرفة.
- سفيان بطاطا. (2012-2013). قراءة في العولمة من خلال دراسة تطور النظام الاقتصادي العالمي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وز علوم التسيير جامعة الجزائر3.
- سلمان علي حسين، و ثلة العبدلي. (2022). تراجع الهيمنة الأمريكية وصعود النفوذ الروسي الصيني. من http://www.researchgate.net/publication/358533637_traj_alhymnt_alamryktyt
- سليم قسوم. (جويلية، 2018). نظريات انتقال القوة و التغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(13)، الصفحات 146-156.
- سيف نصرت توفيق، وسلام حمود صايل. (2021). القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية. العراقية للمجلات الأكاديمية العلمية(24)، الصفحات 336-369.
- شريفه كلاع. (2021). نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد و خلق عالم متعدد الأقطاب، الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟ مجلة السياسة العالمية، 5(2)، الصفحات 71-96.
- عادل المهدي. (2004). عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (ط2). لبنان: الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر (ط1). (مجموعة النيل العربية، المحرر) مصر.
- عبد السلام جمعة زاقود. (2012). الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن1989-2011). القاهرة.
- عبد العظيم خالد. (2011). النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الاستراتيجية التطور التاريخي لتوازنات القوى (ط1). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
- عزت السيد أحمد. (1993). النظام الاقتصادي الجديد من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد (ط1). دمشق، سوريا: دار الفتح.

- فيروز سلامة. مستقبل دور روسيا في النظام الدولي ورقة بحثية جامعة بيرزيت،
<http://ialiis.birzeit.edu/blog/wpcontent/uploads/2021/09/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B2.pdf>
- قشي مريم، و إيمان بركان. (3ماي2023). القوة الاقتصادية لدول البريكس و صعودها البارز في الاقتصاد العالمي. الملتقى الوطني انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس و مسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء المكاسب و الآثار. جامعة غرداية.
- محمد العربي ولد خليفة. (1998). النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟ مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم من الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- نجيم حذفاني. (09 جانفي, 2024). القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة. المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 9(1)، الصفحات 120-147.
- وائل علي الموسوي. (2020). البريكس و الاقتصاد العالمي (ط1). الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.
- وليد عبد الحي. (نوفمبر, 2020). تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومآزق الخيارات الاستراتيجية العربية والاسرائيلية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- يونس طلعت الدباغ، ومحمد وائل القيسي. (مارس, 2020). مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير. مجلة قلعي زانست العلمية، 5(2)، الصفحات 783-822.

Towards a new stage of the World Economic Order (a future vision)

Faiza Gueche¹¹, Azzedine Benterki²

University of Constantine2,(Algeria) faiza.gueche@univ-constantine2.dz

University of Constantine2,(Algeria) azzeddine.benterki@univ-constantine2.dz



Received: 22-10-2024

Accepted: 10-12-2024

Abstract

This study aims to shed light on the current transitional phase, that the world is witnessing since and the prominence of China and Russia, and their vision to a multipolar world system in light of the decline of the American hegemony .The results of this study showed that the new world order carries two possibilities : the first is a diverse world order based on the hypothesis that the United States accepts the peaceful rise of rising powers, but multipolarity requires new patterns of cooperation and ideologies. The second possibility is a hostile world economic order, where the United States and China will emerge as two great powers, and each power will seek to establish new alliances, and a confrontation may arise between the East and the West especially on the political level, more than the economic level.

Keywords: Current world economic order, rising powers, decline of US hegemony, multipolarity, future of world economic order.

JEL Classification:F020,F50,F590
Codes

¹¹ *Auteur correspondant*